

اقتصاد

فوق الطولة

إلا العجلة!

علي محمود هاشم

لم تحظ مفردة بالمساحة الذي احتجزتها (العجلة) في قاموس شعارات الحكومة مذ أصبحت النور قبل نحو عام ونصف. في بيادها تحت قبة مجلس الشعب، وعلى مسارات استراتيجياتها العريضة، تدرجت (العجلة) تترج دروب تعالي الاقتصاد الوطني، وبرين زخات العصف الفكري ذات مساءات أربعائية، تنطوطلت (العجلة) فوق طاولة سجال تنمية التصدير (المحجور) مع (عجلتي) الإنتاج والتشغيل.

إلى الخلف قليلا، ثمة (عجلات) أخرى يحملها وزراء في جيوبهم، تمت صناعتها من المادة الأولية القاتلة: (رغم ظروف الحرب) لزوم امتشاقها ساعة استعراض المنجزات، وهي صنف أول يتمتع بكفاءة مذهلة لداهس الانتقادات التي يستشرف منها غزما من أوارهم في تواضع تعالي الإنتاج!.

(والعجلة) قاموسا تعني السرعة، سلسلتها النخوية: عجل يعجل فهو عجلان، وفي لغة السيارات تعني الأداة المدورة التي يوجه بها السائق أو نخوه، كما تعني (الدواب) الذي يشترط نورانه لتحرك المركبة.. المرادف الأخير، هو - في الأغلب- ما يدفع مسؤولينا لاقتنائها كي يؤشروا إلى أوارهم في دوران الإنتاج.

ثمة مترادفات أخرى (العجلة)، في قطاع النسيج مثلا، هي تشير إلى قرص الغزل الذي يدار باليد أو القدم، هذه العجلة النسيجية مهددة اليوم بالتوقف، ووفق رئيس اتحاد غرف الصناعة، لا يتطلع الأمر بالحرب أو الحصار، بل بالتفسير الحكومي المدور للمرسوم ١٧٢ الذي أريد له أن يشكل عتبة في دعم تنافسية الصناعة الوطنية عبر حذف ٥٠ بالمئة من جمارك أولوياتها.. (مخيلة عجلانية) بيروقراطية في مكان ما، لم تتوان عن الذهاب إلى تفريع تعليماته التنفيذية من أوكسجينها، وهي تم اليوم بدهس نحو ١٠ آلاف منشأة في حلب وحدها، ولن لا يعرف، فالدهس بعجلات (منفسة) أفسى سحقا للهاكل العظيمة؟.

(عجلة) أخرى أصغر حجما توابك عملية الدهس هذه: إدارة الجمارك بعضلاها (المنفسة) عن كبح التهريب، هي الأخرى أدت قسطها، وقياسا بخصوصها للتحجار وبحر رقابتها من أسواقهم، إنما تثير عضلات بعض منتقعيها المنفوخة في وجه الصناعيين التساؤل بعد تمكنهم من تفسيح لجنة الكشف الحسي على مستوردات الأقمشة وتصنيفها الجمركي؟!.. خازن صناعي حلب تحدث في السياق عن عائدات ب ١٢٠ مليوناً تم انتزاعها من ثغر الفساد ولقمها في فم الخزينة خلال بضعة أيام فقط من كبح تالعب النسيج، تصرف مريب يدهس الأمال بتعالي قطاع النسيج وصاراته، لا بل ويدك قدرته التنافسية إلى حدود تهدد استمرار دوران (عجلته)!

أداء (ترزية) الحكومة الرث في صوغ فوائده المرسوم ١٧٢، إنما يعظم ضرورة مصادرة عجالاتهم عقابا وحرمانا لهم من مئة درجتها، ليس لأمر النسيج فحسب، بل للفشل في تحريك أي عجلة على أرض الواقع، ولا أبل على ذلك مما يعكسه ميزان تجارتنا الخارجية بعدما تقلصت صادراته، وتضاعفت مستورداته بنحو ٤٠ بالمئة خلال النصف الأول من العام الحالي، قياसा بسياسته!!.. أسطورة الحكومة من أن تديلات الميزان التجاري تعكس (زيادة) استيراد المواد الأولية)، لا تمر على العاقلين، فوق حساباتها لدورة الإنتاج المضمنة (غفوي) في مدد تسديد قروض رأس المال العامل، لو كانت تلك الزيادة تمثل مواد أولية، لكان لها أن تلرح سلعا جديدة تم تصديرها خلال العام الجاري!!.. هذا البيان الجلي، وإضافته إلى معاملة أسواقنا الرائدة، يؤكد أن التعالي الجزئي لإنتاجنا الوطني إنما جري وفق الحكمة القاتلة: رب عجلة لم تدرجها الحكومة!!.. ل (العجلة) معان أخرى ضمن قواميسنا، في الفيزياء هناك (عجلة الجاذبية)، وتكني لتسارع التسقوط الحر للأشياء، كالشعارات مثلا، بفعل قوة (العطالة)، وهذه الأخيرة تعني: التبلل عن الفعل لأسباب ذاتية!!..

مضى على الحرب الظالمة على سورية قرابة سبع سنوات، وما زال شعبنا صامدا مقاوماً. وفي الواقع تجاوزت هذه الفترة التي استغرقتها الحرب العالمية الثانية، مع فرق أن شذاذ الأفاق الذين تم استنجازهم لقتال الشعب السوري وتدمير بلده قداما مما يزيد على ٩٠ دولة، وبدعم مباشر من جميع الدول المعادية وعلى رأسها إسرائيل.. ومع ذلك صمد شعبنا وتلوح في الأفق الآن رايات النصر، ولن يكون هذا النصر نصرا لسورية وشعبها وقيادتها فقط، بل سيكون لكل شعوب الأرض المحبة للسلام والحرية.

ويعود الفضل الأول في انتصارنا لجيشنا البطل الذي أثبت جدارة على الصمود والقتال في ظروف لم تشهدهما أي حرب سابقة، ومن ركائز هذا الصمود والانتصار كان ضمان الأمن الغذائي والدوائي، ويعرف الأمن الدوائي بأنه تأمين وصول الدواء الآمن والفعال لأي محتاج إليه في أي بقعة من الجمهورية العربية السورية في الزمان المناسب والفعالية المقررة والكميات المناسبة. المنتج لسيرة واقع الاقتصاد السوري خلال الأزمة على مدى السنوات السابقة يلاحظ أنه وبرغم الحصار الجائر والتدمير المقصود للبنية الإنتاجية والتحتية، برغم ذلك لم تتوقف الصناعات الدوائية عن الإنتاج، ولم تحدث أزمة دوائية حقيقية في سورية. فالدواء بقي مؤمنا بنسبة تتجاوز الـ٩٥% منها ما يزيد على ٨٠% من التصنيع المحلي... وفي هذا المجال أثبتت قيادة الدولة السورية حكمتها بتشجيع الاستثمار في القطاع الدوائي ودعمه.

الواقع الحالي للإنتاج الدوائي في سورية

باعتبار أن الدواء سلعة ليست كباقي السلع الأخرى:

- حيث لا يمكن الاستغناء عنها.
- ولم ولن تتوقف الحاجة إليها.
- وهي تتطور باستمرار حسب تطور الأمراض.
- النوعية والجودة شرط حتمي للاستخدام.
- اعتماد الابتكار الدوائي على البحث العلمي العميق والمتواصل.

لذلك كان الهدف الرئيس لمعامل الدواء في بداية الأزمة هو المحافظة على الأمن الدوائي باستمرار الإنتاج، لأنه دعامة أساسية من دعائم الصمود. وبفضل السياسة الدوائية السورية والتعاون والتنسيق الكامل بين الحكومة ومعامل الأدوية، وبرغم الأزمة والحصار الاقتصادي على سورية لم تحدث أزمة دوائية حقيقية في سورية. ففي سنوات التصعيد بين ٢٠١٢ و ٢٠١٤ لم تنخفض تغطية الصناعة الدوائية للسوق المحلية في أي مرحلة من المراحل عن ٧٥%. وانخفاض التغطية في عام ٢٠١٣ من ٩٢% إلى ٧٥% كان بسبب عدوان العصابات الإرهابية على معامل الدواء ومستودعاتها وخطوط إمدادها وخرج حينها ٥٠% من المعامل عن الخدمة ولكن، وبسبب التوزيع الجغرافي الحكيم لمعامل إنتاج الدواء قامت المعامل في المناطق الأمانة بالتعويض نسبيا ما يلزم

حديث صريح حول الدواء السوري: ٨٠ بالمئة يصنع محليا وبأسعار متدنية

٢٠ بالمئة من الأدوية غير منتجة بسبب خسارتها و٢٠ بالمئة في منطقة خطر التوقف

د. زهير فضلون



لصحة المواطن سنقي دائما مدافعين عنها وتحميها ونسعى إلى تطويرها مع ضمان الجودة وشروط التصنيع الجيد للدواء.

واقع الإنتاج الدوائي الحالي

كان عدد معامل الأدوية في سورية قبل الأزمة ٦٣ معملاً، منها ٥٨ معملاً منتجا فقط. وفي عام ٢٠١٣ بلغ عدد المعامل المنتجة ٤٢ معملاً فقط، والباقي متوقف عن الإنتاج لأسباب كثيرة منها تدمير خطوطها الإنتاجية وسرقة آلاتها ومستودعاتها ومهاجمة خطوط إمدادها. وذلك بلغت نسبة التغطية للسوق المحلية ٦٥-٧٥% فقط في تلك السنة وكان ٢٠% من الأدوية غير منتج بسبب خسارته الشديدة و٢٠% تقع في منطقة خطر التوقف عن الإنتاج، أي أن الواقع الإنتاجي خرج بنسبة ٤٠-٤٥%.

ومع المتابعة المستمرة من وزارة الصحة والصناعات الدوائية لمعالجة الصعوبات التي تعترض العملية الإنتاجية وإيجاد الحلول المناسبة لها، وتشجيع تأسيس معامل في المناطق الأمانة، تغير الوضع الدوائي للإنتاج المحلي بصورة جذرية ليصل إلى مستوى أفضل مما كان عليه قبل الأزمة من حيث الإنتاج والتوسع.

حيث أصبح عدد المعامل قيد الإنتاج الفعلي ٧٣ معملاً، منها ٥ معامل تنتج منتجاتها في معامل دوائية أخرى، وذلك لعدم التمكن من العودة حالياً إلى خطوط الإنتاج القديمة أو أن هذه الخطوط قيد التجهيز حالياً. ولم يقتصر التطور على زيادة المعامل فقط بل زادت الطاقة الإنتاجية للمعامل كافة بشكل كبير نتيجة للتسهيلات التي منحت بالتسجيل والترخيص واستيراد المواد الأولية وبرجة الخطط الإنتاجية بما يتلاءم مع حاجة السوق.

ولا يعبر عن الإنتاج الدوائي في سورية بمجرد عدد المعامل، فهذه الصناعة التي بدأت على شكل ورشات صغيرة في منتصف القرن الماضي، تطورت لتصبح صناعة إنتاجية راسخة وأضحت دعامة رئيسة من

للسوق. ونتيجة المتابعة الحثيثة من الأجهزة الحكومية وعلى رأسها وزارة الصحة وللقناعة بأن الإنتاج المحلي هو الضامن الحقيقي للأمن الدوائي عادت المعامل المتوقفة عن العمل إلى الإنتاج في المنتصف الثاني من عام ٢٠١٥، إما في خطوطها الإنتاجية نفسها وإما لدى معامل أخرى في المناطق الأمانة، وبذلك كانت تمارس دورها الوطني المطلوب لحماية الوطن والمواطن.

وبدراسة بسيطة أو معقفة، لواقع الإنتاج الصناعي في سورية خلال الأزمة نجد أن الصناعة الدوائية وحدها التي تميزت بالميزات التالية:

- كانت وحدها من بين المنتجات والسلع كافة التي حافظت على سعرها لمدة سنتين ونصف السنة كالمثلين إيماناً منها بضرورة حماية المواطن في دوائه وغذائه وما زال سعرها ضمن حدود مقدرة المواطن وتقل عن سعر المستورد بنسبة كبيرة.

- استمرار الإنتاج وعدم حدوث نقص يصل إلى مستوى الفقدان بمنتجاتها.

- برغم الأزمة حافظت الصناعة الدوائية على العاملين فيها كافة، سواء كان المعمل قيد الإنتاج أو متوقفاً وبذلك حافظت الصناعة على تشغيل ما يزيد على ٢٥٠٠٠ فني حوالي ثلثهم من الجامعيين.

- في زمن الحصار الاقتصادي كانت تؤمن السوق الدواء المحلي، موفرة على الدولة مئات الملايين من العملة الصعبة لاستيراد حاجة السوق.

- المساعدة في صمود المواطنين بتأمين الدواء المطلوب. - المساعدة في دعم الاقتصاد الوطني في استمرار التصدير خلال الأزمة.

ولكن، خلال الأزمة وقبلها وسيكون بعدها، هناك مجموعات معينة مستفيدة من توقف الإنتاج الدوائي للاستفادة من الاستيراد، ومن المعروف أن سعر الدواء الاسترادي يفوق بمرات عديدة سعر الدواء المحلي لأن دواعنا برغم التعديلات السعوية الأخيرة ما زال أرخص دواء في المنطقة. ولأن وجود المعامل الدوائية ضمان

دعائم الاقتصاد الوطني.

الدواء السوري ومساهمته في توطین مفهوم الجودة الشاملة في الصناعات كافة

ربما تكون الصناعات الدوائية هي الأولى في القطر التي رسخت مفهوم ضمان الجودة وذلك في مستويين مختلفين: في المعمل ومركزياً في وزارة الصحة ودمجت بين مفهوم جودة المنتج النهائي وقواعد التصنيع الجيد للدواء Quality Assurance & Good Manufacturing Practice (QA & GMP)

ولقد مرت مراحل توطین مفهوم الجودة في نظام الرقابة المخبرية والدوائية بعدة مراحل متكاملة من أهمها: ١- تأهيل الكوادر البشرية: وتعتبر الكوادر البشرية العاملة في هذه الصناعة الأكثر تأهيلاً وتدريباً وتتم متابعة تأهيلها عبر التعليم والتأهيل المستمر.

٢- وتمتاز معامل الأدوية عن غيرها من الصناعات بمستوى العناصر البشرية العاملة فيها حيث تبلغ نسبة الخريجين الجامعيين ما يزيد على ٢٥% من مجمل العاملين في هذه الصناعة.

٣- ولقد قامت وزارة الصحة بتجهيز المخابر المركزية في مديرية رقابة الدواء وجهزت معامل الدواء مخابرها بأحدث التجهيزات وأصبحت هذه المخابر من أحدث المخابر في المنطقة.

٤- وضع نظام دقيق للمتابعة، حيث تقوم المخابر المركزية برقابة المنتج الدوائي قبل السماح بتسويقه، ولعل الأصناف الدوائية إضافة إلى ذلك تقوم المخابر المركزية بتحليل عينات من كل تحضيرة من الأدوية النوعية مثل الأدوية القلبية والأدوية المعدة للحقن والأدوية العينية قبل السماح بتسويقها. وسورية هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتبع مثل هذا النظام الصارم في الرقابة.

٥- وضامناً وحفاظاً على صحة الدواء السوري خارجياً تقوم الوزارة بتحليل كل تحضيرة معدة للتصدير قبل السماح بتصديرها، حتى ولو كانت محملة سابقاً في مخابر الوزارة.

٦- وللمواطن الحق في معرفة أن تصنيع الدواء في سورية مراقب في جميع المراحل: من لحظة وصول المادة الأولية وحتى خروج المنتج النهائي من المعمل، وخلال فترة وجوده في المستديلات. ونتيجة لهذه الإستراتيجية الواضحة والمبرجة، حققت هذه الصناعات ما عجزت صناعات أخرى عن تحقيقه في دول عديدة، فأصبحت تغطي ما يعادل ٩٠% من حجم الاحتياجات المحلية للدواء، وأصبح الدواء السوري منافساً قوياً في أسواق الدول العربية والأجنبية. لأن تطور الصناعة لم يكن تطوراً جُمعياً فقط، بل رافق ازدياد حجم الإنتاج ارتفاع مستوى الكفاءة الفنية للعناصر البشرية ومستوى التقانة المستخدم في الإنتاج.

رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية في سورية

«محروقات» ومحافظة ريف دمشق تتفاهمان حول توزيع المازوت والمواد المدعومة

علي محمود سليمان

وريف دمشق بالتوازي وينسب الوقت لضمان وصول المادة إلى كافة الأسر

خلال الموسم الشتوي الحالي، وأشار إلى أن إجمالي ما تم توزيعه من مادة مازوت التدفئة في المحافظات حتى تاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ بلغ نحو ٨٦ مليون لتر مازوت تم توزيعها على نحو ٥٩٠ ألف أسرة.

حيث تم توزيع أكثر من ٢٥٠٤ مليون لتر مازوت في محافظة دمشق على أكثر من ١٢٧ ألف أسرة وفي محافظة ريف دمشق تم توزيع أكثر من ٤٠٣ ملايين لتر مازوت على نحو ٢١٠ ألف أسرة وفي القنيطرة تم توزيع أكثر من ١٠٦ مليون لتر مازوت على ١٢ ألف أسرة.

بينما في محافظة درعا تم توزيع قرابة ١٧٠٢ مليون لتر مازوت على أكثر من ٨٣ ألف أسرة وفي محافظة حمص تم توزيع أكثر من ٧٠٧ ملايين لتر مازوت على أكثر من ٦٥٠٣ ألف أسرة في حين في محافظة حماة تم توزيع قرابة ١٠ ملايين لتر مازوت على ٩٩ ألف أسرة.

وفي حلب تم توزيع ١٢٠٢ مليون لتر مازوت على ١٦٢ ألف أسرة وفي الساحل تم توزيع ٨٠١ ملايين لتر مازوت في محافظة طرطوس موزعة على أكثر من ٧٣ ألف أسرة وفي اللاذقية تم توزيع ٤٠٨ ملايين لتر مازوت على ٢٤ ألف أسرة.

بين مدير الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات»، سمير حسين أن الشركة وقعت مذكرة تفاهم مع محافظ ريف دمشق لتفكيك مشروع البطاقة الذكية في المحافظة وذلك لتوزيع مادة مازوت التدفئة أو أي مادة مدعومة أخرى يتم توزيعها عبر البطاقة. وفي تصريح له «الوطن» أوضح حسين أن الغاية من توقيع مذكرة التفاهم هو تنظيم عمليات توزيع مادة مازوت التدفئة على الأسر في محافظة ريف دمشق وذلك نتيجة لانخفاض عمليات التوزيع ويطننها من قبل لجان الأحياء والبلديات المستلمة لتسجيل طلبات المواطنين.

ولفت حسين إلى أن وزير النفط على غانم وجه بزيادة مخصصات محافظة ريف دمشق من الطلبات وذلك بزيادة عدد الطلبات بكمية تصل إلى ٩٠ ألف لتر مازوت يومياً وبذلك يرتفع إجمالي ما يتم توزيعه من طلبات مازوت التدفئة في ريف دمشق إلى أكثر من ٣٠٠ ألف لتر مازوت، كما سيتم دعم فرع ريف دمشق للمحروقات خلال التوزيع بتسيير الصحاريح التوزيع التابعة لفرع دمشق لزيادة عدد الصحاريح التي توزع المادة. وأوضح حسين أن تطبيق مشروع البطاقة الذكية بدأ تنفيذه في محافظتي دمشق وطرطوس وسيتم المباشرة فيه في محافظات اللاذقية وحلب وحماة

محاولات «التوفير» و«التسليف» للعدول عن شرط «المكوث» لقروض ذوي الدخل المحدود أخفقت.. و«المركزي» يلوح بالعقوبات!

عبد الهادي شباط

لم يوافق مصرف سورية المركزي على مقترحات مصرفي التوفير والتسليف الشعبي باستثناء قروض ذوي الدخل المحدود من شرط رصيد المكوث أو أن يكون هذا الرصيد لسنة لاحقة بدلاً من ستة سابقة، بما يمكن للمصرف من خلاله منح القرض مع الاحتفاظ بمبلغ ٢٥ ألف ليرة كوديعة لعام لاحق واعتبارها رصيد مكوث طبقاً لما اشترطه المركزي.

وفي تفاصيل كتاب «المركزي» الذي تضمن عدم الموافقة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فإن مجلس النقد والتسليف أرائى الموافقة على استمرار مصرفي التسليف الشعبي والتوفير بمنح القروض الشخصية (قروض الدخل المحدود) ضمن تعليماتها الحالية بما يتوافق مع القرار ٥٢ وخاصة لجهة تطبيق رصيد المكوث المرفوع بموجب القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف، وتوجيه مصرفي التسليف الشعبي والتوفير بتحويل أصحاب المهن والحرف بما يتوافق مع أحكام القرار ٥٢ وذلك انسجاماً مع رفع التغطية التسليفية لعملية الإنتاجية، إضافة لاعتبار منح تسهيلات اثمانية خارج ضوابط القرار ٥٢ وخاصة معيار رصيد المكوث مخالفة سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة كافة لتصحيحها والمسائلة عنها وفرض ما يلائم من إجراءات بحق المصرف المخالف وفق ما تنص عليه المادة ٤ من



النقد التسليف كما ورد دون أي تعديلات، حيث اشتملت التعليمات التي تخص العاملين المدنيين في الدولة أن تطبق الضوابط والشروط المحددة بالتعليمات والتعاميم الصادرة بخصوص الشخصية (قروض الدخل المحدود) المنوطة للعسكريين من معيار رصيد المكوث الذي اشترطه القرار ٥٢.

من جانبه سارع مصرف التسليف إلى إنجاز تعليمات جديدة للإقراض تطبق في كل فروع التسليف الشعبي العاملة في القطر مع الالتزام بكتاب وتعليمات البنك المركزي وقرار مجلس

أحكام لائحة الجزاءات الإدارية والإجراءات العلاجية التصحيحية المقررة بقرار مجلس الوزراء ٥٧٧٢ الخاصة بذلك. بينما تضمن كتاب المركزي الموافقة على استثناء التسهيلات الائتمانية الشخصية (قروض الدخل المحدود) المنوطة للعسكريين من معيار رصيد المكوث الذي اشترطه القرار ٥٢.

من جانبه سارع مصرف التسليف إلى إنجاز تعليمات جديدة للإقراض تطبق في كل فروع التسليف الشعبي العاملة في القطر مع الالتزام بكتاب وتعليمات البنك المركزي وقرار مجلس

ترقبوا

ملحقاً

خاصاً

عن التأمين

مدير هيئة الاشراف: شركات لم توسع خدماتها لقناعها بأن عدم التغطيات مبرر

مدير السورية للتأمين: من حق الحكومة دعم المؤسسة.. وسنحاسب كل من أساء

رئيس اتحاد الشركات: مساع لتقريب الأسعار بين الشركات لتتنافس في الخدمات